في ظل المتغيرات المعاصرة التي تتميز بزيادة انفتاح الأسواق وحدة المنافسة، تتزايد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وأكثرها أهمية مخاطر الملاءة المالية المتمثلة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها في آجال استحقاقها، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق. وتعتبر مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار من أهم المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين، وللحد من هذه المخاطر، لا بد من الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة من خلال تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث يتضمن هذا المفهوم مجموعة من القواعد والمبادئ التي تستهدف توفير إجراءات رقابية داخلية فعالة، وأدوات ضبط وتشريعية خارجية صارمة. وعلى هذا الأساس، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، وبالتالي دور هذه الآليات في تعظيم قيمة شركات التأمين بما يضمن لها النمو والاستمرارية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فروضها، حيث تم التعرض إلى الملاءة المالية في شركات التأمين وإدارة مخاطرها، بالإضافة إلى دور حوكمة الشركات في إدارة مخاطر الملاءة المالية، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة من أجل معرفة مدى دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات والمتمثلة في نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي ورقابة هيئة الإشراف على التأمينات، في الحد من مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية تطبيق الآليات الرقابية لحوكمة الشركات من جهة، وبين الحد من مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية من جهة أخرى، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن شركات التأمين الجزائرية تطبق أساليب إدارة مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار بمستوى مقبول، بالإضافة إلى وجود إطار فعال للآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية بمستوى مقبول كذلك، وأيضا بينت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إدارة مخاطر الملاءة المالية والآليات الرقابية الداخلية للحوكمة وفق طبيعة الملكية في شركات التأمين الجزائرية